

السعودية تبدأ تطبيق تحصيل رسوم على المراقبين للعملة المقيمة داخل البلاد

السعودية/ نبأ - تبدأ السعوديةاليوم تطبيق تحصيل رسوم على المراقبين للعملة المقيمة داخل البلاد، وذلك ضمن برنامجها المخصص لتحقيق التوازن المالي، الذي أعلنه نهاية العام الماضي.

وكان مجلس الوزراء أقر بأن يكون الأول من شهر يوليو عام 2017 الموعد المقرر لتحصيل رسوم المراقبين والمراقبات للعملة الوافدة، والتي حدّت في عامها الأول بمقادير 100 ريال في الشهر على كل مراقب، فيما ستُطبق رسوم في 2018 على الأعداد الفائضة عن أعداد العملة السعودية في كل قطاع.

من جهة أخرى، تتجه الجهات الرسمية السعودية لإجراء تعديلات على المادة الرابعة عشر من نظام الخدمة المدنية، والمادة الثانية من نظام المرور ليتم السماح للموظفين المدنيين، بالعمل على سيارات الأجرة، أو سياراتهم الخاصة.

وأشار تقرير رسمي، صادر عن وزارة التخطيط والاقتصاد، إلى أنه يتم دراسة الموضوع من جميع جوانبه، بالتعاون مع وزارات الخدمة المدنية، والداخلية، والنقل، والعمل، بمشاركة من جميع الجهات المعنية الأخرى، بهدف تعزيز السعودية في هذا النوع من النشاط.

يشار إلى أن التعديلات على نظامي الخدمة المدنية، والمرور، من المتوقع أن يسهم في زيادة نسبة السعودية، في هذا القطاع الحيوي.